

## أميركا تعزّز حضورها المباشر في اليمن: ممنوع على السعودية عقد السلام



بقلم: لقمان عبد الله ...

وصلت، في الفترة القصيرة الماضية، قوات أميركية إضافية إلى البحر الأحمر وبحر العرب وخليج عدن، على رغم أن الحرب في اليمن تشهد خفاظاً ملحوظاً للتعميد منذ سنة ونصف سنة تقريباً. وتدافع هذه التعزيزات الجديدة إلى تلك التي أرسلتها واشنطن قبل ذلك، والتابعة للأساطول الخامس الذي يتخذ من البحرين مقراً له. وأبلغت مصادر عسكرية أميركية، وسائل إعلام خليجية، بأن الولايات المتحدة تواجه تحديات واضحة في اليمن. وقبل ثلاثة أيام، أجاب الرئيس الأميركي، جو بايدن، الصحافيين في البيت الأبيض عن سبب التواجد في البحر الأحمر بالقول: «سبق أن حذرتهم، ولكنهم لم يستمعوا، ولم يأخذوا كلامي على محمل الجد. ولقد رأيت في الإعلام وعبر وسائل التواصل الاجتماعي ردود فعل العرب على دخولنا البحر الأحمر». ورداً على سؤال «أليس من حقهم معرفة سبب دخلكم والتمرر في باب المندب والحدود اليمنية باعتبار ذلك يشكل تهديداً؟»، قال: «هذا ليس من شأنهم. نحن نفعل ما نريد!».

وكان المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، قال بعد عودته إلى واشنطن من زيارته الأخيرة إلى

المنطقة منتصف الأسبوع الماضي، إن «اليمن هو أولوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وإدارة الرئيس باراك أوباما هاريس»، ما يدلّ على أن عمليات التحشيد الأحدث، إنما تأتي في سياق تلبية تلك الأولوية. إذ ازدادت الخشية الأمريكية، في الآونة الأخيرة، من منافسة قوى إقليمية ودولية للولايات المتحدة في واحدة من المناطق الحيوية في العالم، فضلاً عن امتلاك القوات اليمنية أسلحة بحرية حديثة ثبت من خلال المناورات والتدريبات التي أجرتها، أنها قادرة على أن تشكّل تهديداً للتوارد الأجنبي في المياه الإقليمية اليمنية.

على أي حال، يتصرّف الأميركيون على أساس أن العملية السياسية لإنها الصراع، لا أفق لها في الوقت الراهن، وهم يبعثون بمؤشرات متتالية إلى حضورهم المباشر في هذا الصراع، عبر تكثيف نشاطهم البحري، وبواسطة الوكلاء المحليين في اليمن، وكذلك عبر حلفائهم العُمانيين والإماراتيين. وفي السياق، شدّدت القوات الأميركيّة من الإجراءات العسكريّة والاستخباراتية على شواطئ اليمن وسلطنة عُمان، فيما أفادت مصادر أميركيّة، وسائل إعلام خليجية، أن الخطة لا تتوقف على البحر، بل تشمل تعاوناً برياً بين حرس الحدود العُماني والأميركيين، ومن خلاله تساهُم الولايات المتحدة في عمليات التدريب وتوفير المعدّات الضرورية التي تحتاجها السلطنة لمراقبة طرقاتها ومعابرها البرّية مع اليمن، فضلاً عن تقديم معلومات استخباراتية لها لدى توفرّها.

وفي السياق نفسه، تدرج مصادر مطلعة زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، إلى محافظة المهرة الأسبوع الماضي، وطلبـه من السكان المحليـين التعاون في مكافحة التهـرب والـيقـطة في مواجهـة خـطر الاختـراق من المنـظمـات والـجماعـات الإـرـهـابـية، وـوقـف التـخـادـم الـصـرـيجـ مع ما سـماـها «المـليـشـياتـ الـحـوثـيـةـ». وـما تـقـتضـيهـ الخـطـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ أـيـضاـ تـشكـيلـ لـجـنةـ تـابـعـةـ لـحـكـوـمـةـ عـدـنـ معـنيـةـ بـالـأـمـنـ الـبـحـرـيـ، إـضـافـةـ إـلـىـ إـنـشـاءـ مـرـكـزـ إـقـلـيمـيـ لـتـبـادـلـ الـمـعـلـومـاتـ فيـ «ـالـهـيـئـةـ الـعـامـةـ لـلـشـؤـونـ الـبـحـرـيـةـ»ـ التـابـعـةـ لـوزـارـةـ الـنـقـلـ الـيـمـنـيـةـ، فـضـلاـ عـنـ تـفـعـيلـ «ـالـمـرـكـزـ الـوـطـنـيـ لـلـمـعـلـومـاتـ»ـ، وـتـوـفـيرـ كـلـ مـا يـتـعـلـقـ بـالـأـمـنـ الـبـحـرـيـ وـطـرـقـ الـمـلاـحةـ الـبـحـرـيـةـ، وـخـصـوصـاـ فيـ الـبـحـرـ الـأـحـمـرـ وـبـابـ الـمـنـدـبـ وـخـلـيـجـ عـدـنـ وـبـحـرـ الـعـرـبـ، حيثـ سـتـعـملـ الـلـجـنةـ وـفـقـ مـهـامـ مـحدـدةـ، بـالـتـماـشـيـ مـعـ الـخـطـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ.

وطوال فترة الحرب، لم يغب الدور الأميركي عن المشهد اليمني؛ إذ ظلّ حاضراً سعي الولايات المتحدة إلى توطيد دعائم سيطرتها على منابع الثروة النفطية اليمنية، والممرّات البحريّة والجزر الاستراتيجية الواقعة داخل دائرة السيادة اليمنية وفي محيطها. أمّا التعديلات على شكل الحرب من وضـعـهاـ السـابـقـ المشـتعلـ، إـلـىـ الـوـضـعـ الـحـالـيـ (ـالـلـاسـلـمـ وـالـلـاحـرـبـ)، فقد فرضـتهاـ المتـغيـّراتـ الـدـولـيـةـ، وـلـاـ سـيـماـ الـحـربـ الـرـوـسـيـةـ -ـ الـأـوـكـرـانـيـةـ وـالـكـبـاشـ الـأـمـيرـكـيـ -ـ الـصـينـيـ، وـانـصـرافـ وـاـشـنـطـنـ إـلـىـ الـاـهـتمـامـ بـهـمـاـ.

كأولوية في سياستها الخارجية.

والواقع أن لدى واشنطن العديد من الخطوط الحمراء في اليمن، وهي تسعى إلى أن تبقى المصراع محتدماً تحت سقف تلك الخطوط، فارضةً على الأطراف المحلية والإقليمية الالتزام بأجندتها، ومحاولةً منع هؤلاء الأطراف، سواء بالدبلوماسية أو بالقوة العسكرية، من الخروج عنها. وعلى عكس دعواها المتكررة إلى إيجاد حل سياسي شامل ونهائي للحرب، فإن الولايات المتحدة تعيق أي عملية سياسية يمكن أن تفضي إلى إنهاء النزاع، بل وثبت، في الوثائق المسربة من البنتاغون، أن السعوديين كانوا على استعداد إلى حد كبير للتخلص من وكلائهم، من أجل إنهاء حرب الاستنزاف هذه، لكن الأميركيين سرعان ما أرسلوا دبلوماسيهم إلى المنطقة للضغط على الحكومات المعنية لتفويض العملية التفاوضية.

كذلك، تضع واشنطن، من بين خطوطها الحمر، منع حركة «أنصار الله» من الوصول إلى المنابع النفطية والغازية، وهو ما جرى التعبير علناً وبرسائل عبر الوسطاء إلى قيادة صنعاء، بعدما أثار تقدم قوات هذه الأخيرة في محافظة مأرب وسيطرتها على معظم مديراتها، قلق واشنطن، ودفع بها نحو التهديد المباشر بشكل غير مسبوق، بأنها «لن تسمح للحوثيين بدخول مأرب»، والمقصود هنا مديرية الوادي التي يُستخرج منها النفط والغاز. ولمّا لم تفلح القوات المحلية المدعومة من الطيران السعودي في منع ذلك، استعانت الولايات المتحدة بالإمارات التي كانت أعلنت رسمياً عام 2019 خروجها نهائياً من الحرب، وأجبرتها على التقدم من محافظة شبوة للاتفاق على قوات صنعاء، الأمر الذي باء بالفشل في نهاية المطاف جراء تعرض أبو ظبي ودبي للقصف اليمني، والذي أرغم الإمارتيين على وقف هجومهم.

إلى جانب ما تَقدِّم، تهتمّ واشنطن بمنع حكومة الإنقاذ من امتلاك قدرة اقتصادية، أو الاستثمار في الموارد النفطية والتحكم بالمرافق البحرية والجوية والبرية. وهي ولو سمحت برفع جزئي للحصار، فإن ذلك جاء ضمن التوازنات التي فرضتها قوات صنعاء على الأرض، وأجبرت الأميركيين على الذهاب إلى الهدنة. وفي هذا السياق، ترفض الولايات المتحدةاليوم صرف المرتبات من الموارد النفطية للبلد، بدعوى كونه عملية معقدة. كما اعتبر ليندركينغ أن «مطالب الحوثيين بصرف المرتبات متطرفة، ونوع من الألعاب السياسية التي ينبغي عليهم التوقف عن ممارستها».

أما بخصوص المشاركة العسكرية الأميركيّة، فإن الكونغرس أجرى نقاشات متعددة طوال فترة الحرب، أكد خلالها عدد من أعضائه مثل رو خانا، وراند بول، وكريس مورفي، وتيد ليو، وبيرني ساندرز، أن «الولايات المتحدة شريك لا يمكن للحرب أن تستمر بدونه، فهي من تحدّد ماذا وأين ستقتصر طائرات التحالف، وهي من جعلت الحصار ممكناً، كما أنها من زوّدت التحالف بالأسلحة والدعم اللوجستي. وأدار ضباطها العمليات

العسكرية من غرفة للعمليات في الرماض».